الأمم المتحدة

A/77/243

الجمعية العامة

Distr.: General
28 July 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 22 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

دور المرأة في التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 235/74 بشأن دور المرأة في التنمية، ينظر الأمين العام في هذا التقرير في الأدلة والاتجاهات العالمية ويستعرض ويقيم التدابير المتخذة على الصعيد الوطني، منذ عام 2019، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المراعي للمنظور الجنساني والحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل؛ وعمل المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وإنهاء التمييز الجنساني؛ وتنظيم المرأة للمشاريع؛ والرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر للنساء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر للمرأة؛ والعنف الجنساني والتحرش الجنسي؛ وحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛ والحق في التعليم طوال دورة الحياة، مع مراعاة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في هذه المجالات.

* A/77/150.

22-11909 (A) 240822 300822

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - سلّمت الجمعية العامة، في قرارها 235/74 بشأن دور المرأة في التنمية، بأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن، ومشاركة المرأة الكاملة والمتساوية في الاقتصاد، أمور حيوية للقضاء على الفقر، وتحقيق اقتصادات شاملة ومستدامة، وتحقيق التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة المترابطة - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولاحظت الجمعية العامة مع القلق الفجوات والتفاوتات الكبيرة القائمة بين الجنسين ودعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجتها. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار 235/74 في دورتها السابعة والسبعين.

2 - ويستند هذا التقرير إلى معلومات قدمتها 28 دولة عضوا وتسعة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة[1]، فضلا عن مصادر أخرى. ويستعرض التقرير الأدلة والاتجاهات العالمية، والتدابير التي اتخذتها الحكومات، والدعم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بما يلي: (أ) القضاء على الفقر على نحو يراعي المنظور الجنساني، والحماية الاجتماعية، وسياسات سوق العمل؛ (ب) وعمل المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وإنهاء التمييز الجنساني؛ (ج) وريادة المرأة للمشاريع؛ (د) والرعاية والعمل المنزلي غير المدفوع الأجر للنساء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر للمرأة؛ (هـ) والعنف الجنساني والتحرش الجنسي؛ (و) وحصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية؛ (ز) والحق في التعليم طوال دورة الحياة. ويولى اهتمام خاص لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النساء والفتيات فيما يتعلق بتلك القضايا. ويختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

3 - وقد تكرست التزامات الدول الأعضاء بالمساواة بين الجنسين وبحقوق المرأة وتمكينها في صكوك عديدة منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتيح إعلان ومنهاج عمل بيجين والاستنتاجات المتفق عليها في الدورات الحادية والستين (E/CN.6/2017/L.5) والثالثة والستين (E/CN.6/2021/L.3) والسادسة والستين (E/CN.6/2022/L.7) للجنة وضع المرأة خرائط طريق بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة، على غرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيما الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، والهدف 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، والأهم من ذلك، إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف.

ثانيا - الأدلة والاتجاهات العالمية

4 - على الرغم مما أُحرز من تقدم نحو الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، فإن الدول الأعضاء لم تف بعد بما تعهدت به من التزامات في منهاج عمل بيجين وإعلان العمل في عام 1995، ولا تزال هناك

(1) وردت تقارير من أذربيجان والأرجنتين وأرمينيا وأستراليا والإمارات العربية المتحدة والبرتغال وبنما وبوركينا فاسو والبوسنة والهرسك وتركمانستان وتشيكيا وتونس وجزر المالديف وجمهورية الدومينيكان والسلفادور والسويد وغامبيا وغانا والفلبين وكوت ديفوار وكولومبيا وليبيريا وماليزيا والمكسيك ومنغوليا وموريشيوس وهنغاريا، فضلا عن كيانات الأمم المتحدة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

فجوات كبيرة بين الجنسين. وتزايدت أوجه عدم المساواة في الثروة والدخل داخل البلدان وبين بلد وآخر، سواء المتقدمة النمو أو البلدان النامية، مما أثر على النساء والفتيات تأثيرا غير متناسب (E/CN.6/2020/3). ومع اندلاع أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واجه الاقتصاد العالمي تحديات وإشكالات لم يسبق لها مثيل حتى بعد عقد من الأزمات والمديونية والتقشف المالي وتعمق أوجه اللامساواة في أعقاب الركود الاقتصادي الكبير[2]. وأدت التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الآثار المتزايدة الحدة للأزمات المناخية والبيئية، مما دفع بالناس، لا سيما النساء والفتيات، إلى مزيد من التخلف عن الركب. ويتزايد احتمال عدم بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من دون اتخاذ إجراءات حاسمة على جميع الصعد[3]، مما يزيد أكثر من الطابع الملح لعقد العمل وللطموح الذي تجسده "خطتنا المشتركة" (A/75/982). وفي حالة الهدف 5، لا يسير العالم على الطريق الصحيح لتحقيق المساواة بين الجنسين، وأكثر من نصف البيانات اللازمة لرصد ما يُحرز من تقدم بيانات غير متاحة[4]. ومن بين المؤشرات الثماني عشرة للهدف 5، هناك مؤشر واحد فقط يتعلق بنسبة المقاعد التي تشغلها النساء في الحكومات المحلية قريب من بلوغ الهدف، في حين أن ثلاثة مؤشرات أخرى بالغة الأهمية للمساواة بين الجنسين، أي الوقت الذي تقضيه النساء في الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر، واتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، لا تزال بعيدة كل البعد عن بلوغ الهدف[5].

5 - وتزايد الفقر في العالم في عام 2020 وذلك للمرة الأولى منذ عقدين من الزمن، حيث وقع 97 مليون شخص في براثن الفقر المدقع في أعقاب الجائحة[6]. وفي عام 2021، تعمق الفقر الناجم عن كوفيد-19 نتيجة لعودة ظهور الفيروس في موجات، ونقص التطعيم العالمي، وارتفاع مستويات الديون، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والخسائر الهائلة في الوظائف وسبل العيش، خاصة بين النساء العاملات في الاقتصاد غير النظامي، وضعف أنظمة الحماية الاجتماعية التي تركت أفقر الناس دون حماية. وازدادت أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها وتباينت معدلات التعافي بين البلدان الغنية والفقيرة، حيث أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفقر بين أفقر الناس في العالم[7]. وفي عام 2022، تفاقمت الآثار المستمرة للجائحة والتعافي البطيء في العديد من البلدان بسبب ارتفاع معدل التضخم وآثار الحرب في أوكرانيا، مما قد يؤدي إلى إضافة عدد يتراوح بين 75 و 95 مليون شخص إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هذا العام[8]. وصارت قدرة الحكومات في البلدان النامية على

(2) Isabel Ortiz and Matthew Cummins, "The austerity decade 2010–20", *Social Policy and Society*, vol. 20, No. 1 (January 2021).

(3) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2022* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

(4) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

(5) *Ginette Azcona and others, Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2021* (New York, UN-Women and United Nations, Department of Social and Economic Affairs, 2021).

(6) Daniel Gerszon Mahler and others, "Updated estimates of the impact of COVID-19 on global poverty: turning the corner on the pandemic in 2021?", World Bank blog, 24 June 2021.

(7) المرجع نفسه؛ and Carolina Sánchez-Páramo and others, "COVID-19 leaves a legacy of rising poverty and widening inequality", World Bank blog, 7 October 2021.

(8) Daniel Gerszon Mahler and others, "Pandemic, prices, and poverty", World Bank blog, 13 April 2022.

التخفيف من حدة هذه الآثار المجتمعة والمكثفة بتطبيق تدابير الحماية الاجتماعية قدرةً محدودة بسبب ضيق الموارد المالية بسبب تلبية مقتضيات الجائحة والتعافي[9].

6 - وأخذت فجوة الفقر بين الجنسين تزداد وضوحا في الوقت الذي تعيث فيه الجائحة فسادا في الأمن الاقتصادي غير المستقر أصلا للمرأة، بحيث يزيد عدد النساء اللاتي تدفعهن الجائحة إلى الفقر المدقع عن عدد الرجال. ومن المرجح أن يصل مجموع عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن على أقل من 1,90 دولار يوميا إلى 435 مليوناً في عام 2021، بعد أن كان 398,5 مليوناً في عام 2019[10]. وعلى وجه الخصوص، يزيد احتمال أن تعيش النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 25 سنة و 34 سنة في فقر مدقع عن احتمال ذلك بالنسبة للرجال، وهذه المرحلة العمرية تتزامن مع تزايد مصروفات تكوين أسرة في الوقت ذاته الذي تحد فيه مسؤوليات المرأة فيما يتعلق بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر من فرص حصولها على عمل مدفوع الأجر. وفي عام 2021، كانت التقديرات تشير بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 34 عاما، على مستوى العالم، إلى أن 118 امرأة ستعيش في فقر مقابل كل 100 رجل، ويمكن أن ترتفع هذه النسبة إلى 121 امرأة فقيرة مقابل كل 100 رجل فقير بحلول عام 2030[11]. كما اتسعت الفجوة بين الجنسين في مجال انعدام الأمن الغذائي من 1,7 في المائة في عام 2019 إلى أكثر من 4 في المائة في عام 2021، وبلغت نسبة النساء اللائي يعانين من انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل أو حاد 31,9 في المائة مقارنة بنسبة 27,6 في المائة من الرجال، وذلك بسبب الآثار الاقتصادية للجائحة المجنسنة التي زادت من تعرض النساء والفتيات لسوء التغذية والجوع والفقر[12]. وفي المقابل، تقلصت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات من 9 إلى 6 في المائة، مما يعكس زيادة اعتماد الخدمات المالية الرقمية خلال جائحة كوفيد-19[13].

7 - والفجوة العالمية بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة مستمرة بعناد، حيث تحوم عند نسبة 30 في المائة منذ عام 1990، وتبلغ نسبة مشاركة الرجل والمرأة نحو 80 في المائة و 50 في المائة على التوالي؛ وفي خمس مناطق من أصل سبع، يشارك أكثر من نصف عدد النساء في سن العمل في سوق العمل، ولكن ربع عددهن أو أقل يشاركن في جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا[14]. وارتبطت زيادة ملحوظة نسبتها 11 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاستثمارات في خدمات التعليم

(9) المرجع نفسه.

(10) Ginette Azcona and others, *Progress on the Sustainable Development Goals*.

(11) Ginette Azcona and others, *From Insights to Action: Gender Equality in the Wake of COVID-19* (New York, UN-Women, 2020).

(12) منظمة الأغذية والزراعة وغيرها، *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022*: The State of Food Security and Nutrition in the World 2022: Repurposing Food and Agricultural Policies to Make Healthy Diets More Affordable (Rome, FAO, 2022).

(13) Asli Demirgüç-Kunt and others, *Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19* (Washington, D.C., World Bank, 2022).

(14) World Bank, "Female labour force participation", Gender Data Portal. متاح على الرابط: https://genderdata.worldbank.org/data-stories/flfp-data-story (اطلع عليه في 1 شباط/فبراير 2022).

والرعاية، وانخفاض معدلات الخصوبة، والحصول على التكنولوجيا، ضمن عوامل أخرى[15]. وأظهرت الفجوة في الأجور بين الجنسين تعنتا مماثلا، حيث ظلت نسبتها تراوح عند 20 في المائة، في المتوسط، عبر البلدان[16]. ولكن على الرغم من أن 70 في المائة من النساء و 66 في المائة من الرجال في جميع أنحاء العالم يفضلون أن تعمل النساء بأجر مدفوع[17]، فإن الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوة العاملة بين الرجال والنساء في ريعان العمر، الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 عاما، أكبر من ذلك بنسبة 43 في المائة، وإن كانت هناك اختلافات إقليمية كبيرة. إذ يشارك جميع الرجال تقريبا في تلك الفئة العمرية في القوة العاملة، بنسبة 95 في المائة مقابل 52 في المائة من النساء. ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف الصارخ إلى القسط غير المتناسب من الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر الذي تتحمله المرأة، والذي يزداد مع الزواج بل وأكثر من ذلك مع الأطفال[18]، وهو السبب الرئيسي الذي تعطيه النساء في سن العمل لعدم وجودهن في القوة العاملة[19].

8 - وحتى قبل الجائحة، كانت النساء يقمن في المتوسط بثلاثة أضعاف الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر مقارنة بالرجال على مستوى العالم، وستة أضعاف ذلك العمل في شمال أفريقيا وغرب آسيا[20]، والذي ازداد بشكل كبير خلال الجائحة. وفي ضوء احتواء جائحة كوفيد-19 وتدابير الإغلاق الشامل وإغلاق المدارس ومراكز الرعاية، لا تزال النساء والفتيات يضطلعن بالعبء المتزايد لأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، مما يؤدي إلى استبعادهن من القوة العاملة، استبعادا دائما في الحالات[21]. وللسبب ذاته، ترك 1,6 بليون متعلم المدرسة في ذروة الوباء، لكن مشاركة الفتيات في التعلم عن بعد تعرضت للخطر بسبب الصعوبات التكنولوجية ومتطلبات الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر، وبينما تواجه كل من الفتيات والفتيان حواجز متعددة أمام العودة إلى المدرسة

(15) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية، *Evolution of and Prospects for Women's Labour Participation in Latin America, Employment Situation in Latin America and the Caribbean Series, No. 21* (Santiago, 2019). (تطور وآفاق مشاركة المرأة في العمل في أمريكا اللاتينية، وحالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السلسلة رقم 21 (سانتياغو، 2019)).

(16) منظمة العمل الدولية، *Global Wage Report 2018/19: What Lies behind Gender Pay Gaps?* (Geneva, 2018).

(17) منظمة العمل الدولية ومؤسسة غالوب، *Towards a Better Future for Women and Work: Voices of Women and Men* (2017).

(18) Rosina Gammarano, "Having kids sets back women's labour force participation more so than getting married", ILOSTAT blog, 3 March 2020.

(19) منظمة العمل الدولية، *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work* (Geneva, 2019).

(20) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *UN-Women, Progress of the World's Women 2019–2020: Families in a Changing World* (New York, 2019).

(21) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، UN-Women, "COVID-19 and the care economy: immediate action and structural transformation for a gender-responsive recovery", Policy Brief, No. 16 (New York, 2020); ومنظمة العمل الدولية، "An uneven and gender-unequal COVID-19 recovery: update on gender and employment trends"، تشرين الأول/أكتوبر 2021.

وإكمالها، فإن 11 مليون فتاة قد لا يعدن إلى المدرسة على الإطلاق، بالإضافة إلى 130 مليون فتاة كن خارج المدرسة أصلا قبل جائحة كوفيد-19، مما يعرض سلامتهن الحالية والمستقبلية للخطر[22].

9 - وعمقت الأزمة التي تسببت بها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أوجه عدم المساواة بين الجنسين في عالم العمل، إذ ألحقت أضرارا جسيمة بالقطاعات الاقتصادية التي تشكل فيها المرأة العاملة الأغلبية وأدت إلى جائحة خفية تمثلت في تصعيد أعمال العنف ضد النساء والفتيات[23]. وعلى الصعيد العالمي، يعمل ما نسبته 40 في المائة من جميع النساء العاملات في قطاعات تضررت بشدة، بما في ذلك خدمات السكن والغذاء؛ وتجارة الجملة والتجزئة؛ وتجارة العقارات والأنشطة التجارية والإدارية؛ والصناعات التحويلية[24]. ومن بين إجمالي خسائر العمالة العالمية في عام 2020 التي بلغت 114 مليون وظيفة، مقارنة بعام 2019، كانت خسائر النساء من الوظائف عبر الأقاليم وفئات الدخل أعلى بنسبة 5 في المائة من خسائر الرجال[25]. وتأثرت الشابات تأثرا حادا بأزمة العمالة، حيث فقدن ما يقرب من ضعف عدد الوظائف التي فقدها الشباب[26]. وعانت المشاريع النسائية، لا سيما المشاريع البالغة الصغر في قطاع الضيافة وغيره من القطاعات المتضررة، معاناة غير متناسبة وتلقت دعما عاما أقل من الدعم الذي تلقاه الرجال لمشاريعهم عند الاستجابة للجائحة والتعافي[27]. وحتى قبل ظهور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، كان العنف ضد النساء والفتيات مستشريا كالوباء، حيث تعرض 30 في المائة من النساء فوق سن 15 عاما للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قبل شريك حميم أو العنف الجنسي من قبل أشخاص غير شركاء في حياتهن، وازداد العنف خلال عمليات الإغلاق بسبب الجائحة[28]. وأدى ازدياد حجم العمل عن بُعد خلال الجائحة إلى زيادة خطر التعرض للعنف والتحرش والتنمر السيبراني في أماكن العمل على الإنترنت[29]. وعلى الرغم من تحمل النساء لهذه الصدمات، فإنهن لعبن دورا بالغ الأهمية في الاستجابة

(22) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، *When Schools Shut: Gendered Impacts of COVID-19 School Closures* (Paris, 2021).

(23) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، UN-Women, "Addressing the economic fallout of COVID-19: pathways and policy options for a gender-responsive recovery", Policy Brief, No. 15 (New York, 2020); وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، UN-Women, "COVID-19 and violence against women and girls: addressing the shadow pandemic", Policy Brief, No. 17 (New York, UN-Women, 2020).

(24) منظمة العمل الدولية، "ILO monitor: COVID-19 and the world of work", 6th ed., 23 September 2020".

(25) منظمة العمل الدولية، "ILO monitor: COVID-19 and the world of work", 6th ed., 23 September 2020".

(26) منظمة العمل الدولية، "An uneven and gender-unequal COVID-19 recovery: update on gender and employment trends 2021", October 2021".

(27) Jesica Torres and others, "The impact of the COVID-19 pandemic on women-led businesses", Policy Research Working Paper, No. 9817 (Washington, D.C., World Bank, 2021).

(28) منظمة الصحة العالمية، "العنف ضد المرأة"، 9 آذار/مارس 2021؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "التصدي للذيول الاقتصادية لجائحة كوفيد-19".

(29) منظمة العمل الدولية، "ILO Violence and Harassment Convention, 2019 (No. 190): 12 ways it can support the COVID-19 response and recovery", May 2020".

للجائحة والتعافي منها كربات للأسر المعيشية ومديرات للمجتمع المحلي وأماكن العمل وناشطات وقائدات على جميع المستويات وعاملات أساسيات[30].

10 - وبالنسبة للنساء البالغ عددهن 740 مليوناً العاملات في الاقتصاد غير النظامي، اللائي لا يتمتعن سوى بحماية اجتماعية قليلة أو معدومة، بمن فيهن العاملات الأساسيات والعاملات المنزليات والعاملات المهاجرات، أدت الجائحة إلى مصاعب اقتصادية منهكة تمثلت في ازدياد الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، واستنفاد الأصول والدين[31]. وعانى العاملون لحسابهم الخاص، لا سيما في الاقتصاد غير النظامي، معاناة غير متناسبة لأن تدابير دعم الدخل وغيرها من التدابير لم تكن فعالة في حماية سبل عيشهم لأكثر من أجل قصير[32]. وحظي العاملون في مجالي الرعاية والصحة باعتراف متزايد أثناء الجائحة، وهم في غالبيتهم العظمى من النساء؛ بيد أن ذلك الاعتراف لم يسفر في الغالب عن ارتفاع الأجور أو تحسّن ظروف العمل[33]. علاوة على ذلك، تحملت الصحة البدنية والعقلية للمرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، العبء الأكبر من الأزمة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انقطاع سبل الحصول على الرعاية الصحية وخدمات الرعاية الصحية وضغوط العمل الشاقة في مجال أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر[34].

11 - وطرحت جائحة كوفيد-19 تحديات غير مسبوقة أمام التمكين الاقتصادي للمرأة، ويمكن أن تؤدي الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة إلى انتكاس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اتخذت جميع البلدان تقريباً تدابير لاحتواء الفيروس ودعم نُظم الصحة والضمان الاجتماعي المنهارة وإنقاذ الاقتصادات والمؤسسات والأسر المعيشية من خلال حزم الحوافز المالية والإنعاش الاقتصادي. غير أن الجزء الأكبر من تلك الحزم لم يُصمَّم بشكل مراعٍ للمنظور الجنساني، كما أن معظم التدابير الواردة فيها لا يأخذ نوع الجنس في الحسبان على الإطلاق. ويحلل مرقب الاستجابات الجنسانية العالمية لجائحة كوفيد-19 التابع لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يقرب من 000 5 تدبير في 226 بلدا وإقليما، وقرر أن 605 1 تدابير منها تراعي الفوارق بين الجنسين، ومن بين تلك التدابير ثمة 853 تدبيرا في 163 بلدا تركز على العنف ضد النساء والفتيات، و 526 تدبيرا في 161 بلدا تعزز الأمن الاقتصادي للمرأة، و 226 تدبيرا في 93 بلدا تتناول أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ومن أصل 099 3 تدبيرا معتمدا من التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية وسوق العمل، لا يؤيد سوى 12 في المائة منها الأمن الاقتصادي للمرأة ويستجيب 7 في المائة فقط لأزمة الرعاية[35].

(30) هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Government Responses to COVID-19: Lessons on Gender Equality for a World in Turmoil* (New York, 2022).

(31) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، UN-Women, *Beyond COVID-19: A Feminist Plan for Sustainability and Social Justice* (New York, 2021).

(32) منظمة العمل الدولية، "ILO monitor: COVID-19 and the world of work", 7th ed.

(33) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، UN-Women, *Beyond COVID-19*.

(34) Abiola Awofeso and others, "COVID-19 and omen and girls' health in low and middle-income countries: an updated review of the evidence", CGD Policy Paper, No. 234 (Washington, D.C., Centre for Global Development, 2021).

(35) هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *الاستجابات الحكومية لجائحة كوفيد-19*.

12 - وكشفت التصدعات الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد-19 عن دوام علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة والمجتمع وما يصاحب ذلك من قيود على الاستقلال الاقتصادي للمرأة وأمنها. وينبغي تمثيل المرأة تمثيلا منصفا في عملية صنع القرار والقيادة المتعلقين بالجائحة، ولكنها ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل لافت للنظر في فرق العمل الحكومية المعنية بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يعكس الحواجز التي كانت تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة قبل الجائحة. ولا تشكل النساء سوى 24 في المائة من فرق العمل البالغ عددها 262 فرقة عمل في 130 بلدا تتوفر لديها بيانات، و 10 في المائة من الفرق لا تضم نساء. ولا تقود النساء سوى نسبة 18 في المائة من فرق العمل الـ 414 المشكّلة في 184 بلدا، والتي يهيمن الرجال على 82 في المائة منها ولا يحقق تكافؤ الجنسين منها سوى ما نسبته 7 في المائة[36]. ومشاركة المرأة في الاقتصاد وصنع القرار والقيادة هي شروط أساسية لتمكينها، بيد أنها لا تزال مستبعدة إلى حد كبير من مواقع السلطة؛ وكانت النساء يشكلن 39 في المائة من العاملين في العالم قبل خسارة الوظائف من جراء الجائحة، لكنهن لم يشغلن سوى 28,3 في المائة من المناصب الإدارية في عام 2020، بزيادة قدرها 3 في المائة فقط منذ عام 2000[37].

13 - ولا تزال القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية التمييزية تعوق مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الاقتصاد. وفي 190 بلدا، لا تتمتع النساء سوى بثلاثة أرباع الحقوق القانونية للرجال، مما يعني أن 2,4 بليون امرأة في سن العمل يفتقرن إلى الفرص الاقتصادية المتساوية[38]. والقوانين والممارسات التشريعية والعرفية التي تقيد السلامة البدنية للنساء والفتيات وإمكانية حصولهن على التعليم والعدالة، فضلا عن وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية والمالية والعمل المدفوع الأجر، تحد كثيرا من قدرتها على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بها والمشاركة في الاقتصاد[39]. وإن انخفاض قدرة المرأة على التفاوض وتدني مركزها في الأسرة المعيشية في جميع أنحاء العالم يقوضان قدرتها على التحكم في دخلها أو دخل أسرتها، وتحديد مقدار المال الذي تريد ادخاره واستثماره، واتخاذ قرار بشأن النفقات على التعليم والصحة والطعام والتغذية، وحتى التفاوض بشأن خصوبتها. وزيادة فرص وصول المرأة إلى الموارد وإلى دخلها الخاص تعزز قدرتها في الأسر المعيشية وتيسر مشاركتها في القوة العاملة[40].

(36) المرجع نفسه.

(37) *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021* (منشورات الأمم المتحدة، 2021)؛ *وتقرير أهداف التنمية المستدامة 2022*.

(38) World Bank, *Women, Business and the Law 2022* (Washington D.C., 2022).

(39) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التقرير العالمي لعام 2019 عن مؤشر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين: تحويل التحديات إلى فرص - مؤشر المؤسسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين* (باريس، 2019).

(40) UN-Women, Progress of the World's Women 2015–2016: *Transforming Economies, Realizing Rights* (New York, 2015); وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدم النساء في العالم 2019-2020.

ثالثا – التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء والدعم الذي قدّمته كيانات الأمم المتحدة

ألف – القضاء على الفقر على نحو يراعي المنظور الجنساني والحماية الاجتماعية وسياسات سوق العمل

14 – يتضح وضوحا متزايدا أن التعافي الشامل والمستدام من جائحة كوفيد-19 لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت المساواة بين الجنسين في صميم سياسات الحماية الاجتماعية وسوق العمل[41]. وقد سنت جميع الدول الأعضاء تقريبا المرسلة لتقارير تدابير لمعالجة الفجوات الآخذة في الاتساع بين الجنسين في أسواق العمل والحماية الاجتماعية والفقر، وكثير منها كان جزءا من جهود الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، ولكن كان هناك تدابير أخرى مدمجة في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

15 – وللتخفيف من آثار الجائحة على الأوضاع المعيشية للمرأة، أنشأت كولومبيا برنامجا بعنوان "إيراد التضامن"، يستهدف 30 في المائة من ربات الأسر المعيشية، ويستفيد منه 1,9 مليون امرأة. وقدمت أذربيجان مساعدات غذائية للأسر المتضررة من الجائحة والحرب في أوكرانيا. ووسعت تشيكيا نطاق استحقاقات الرعاية لآباء الأطفال الذين تصل أعمارهم حدا أقصاه 13 سنة والذين لا يستطيعون العمل بسبب إغلاق المدارس أو مرافق الرعاية نتيجة للجائحة، وأعطت مبلغا مقطوعا للأشخاص العاملين لحسابهم الخاص الذين تأثرت أعمالهم التجارية، بما في ذلك في القطاعات التي تهيمن عليها النساء. وقدم برنامج وطني للتحفيز الاقتصادي في ليبريا مواد غذائية للأسر المعيشية الضعيفة ودعم نساء السوق وصغار التجار في الاقتصاد غير النظامي لتحمل الأزمة. وقدمت خطة التعافي الاقتصادي الوطنية في ماليزيا مبلغا مقطوعا أو تحويلا نقديا، استفاد منه 150 ألف من الأمهات العازبات الفقيرات. وقدمت بنما مساعدة اجتماعية طارئة لأكثر الفئات تضررا، بما في ذلك الطرود الغذائية والتحويلات النقدية والقسائم الرقمية. وقدمت البرتغال استحقاقات بطالة موسعة واستحقاقا يتعلق بمرض فيروس كورونا لمدة أقصاها 28 يوما حتى نهاية عام 2021. وقد وفرت تدابير الحماية الاجتماعية هذه التي تستهدف النساء المهمشات دعما بالغ الأهمية وربما زادت من قدرتها على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل[42].

16 – وسُنت مجموعة من سياسات سوق العمل لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة وتعزيز التمكين الاقتصادي للعاملات وصاحبات المشاريع. وكجزء من تعافيها الاقتصادي، تدعم كولومبيا النساء اللائي يعملن في القطاعات الرئيسية التي يهيمن عليها الذكور تقليديا، مثل البناء والإسكان والطاقة والتعدين والبنية التحتية، بهدف الوصول إلى 800 ألف امرأة بحلول عام 2022، وجرى تجاوز هذا الهدف في عام 2021 حيث استفادت 353 970 امرأة من هذا الدعم. وفي عام 2021، وافقت تشيكيا على منح مكافآت لموظفي الرعاية الصحية الذين يعالجون المرضى المصابين مرض فيروس كورونا. وكانت نسبة 98 في المائة من الممرضات والقابلات و 54 في المائة من الأطباء من النساء في عام 2020. وفي السويد، يمكن للنساء أن تتقدم بطلب خلال الأسابيع من 20 إلى 36 من الحمل للحصول على استحقاقات الحمل إذا كانت وظائفهن تمنعهن من العمل في المنزل وكن يخاطرن بالإصابة بمرض فيروس كورونا

(41) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2022؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستجابات الحكومية لجائحة كوفيد-19.

(42) هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *الاستجابات الحكومية لجائحة كوفيد-19*.

في مكان عملهن. وفي منغوليا، يهدف "برنامج دعم توظيف المرأة (2022)" إلى زيادة عدد الوظائف التي تشغلها المرأة، ودعم عودتها إلى سوق العمل، وتذليل تحديات توظيف النساء اللائي خارج القوة العاملة، وتزويد أمهات الأطفال الصغار برعاية طويلة الأجل في المنزل، وتعزيز المهارات الرقمية وغيرها من المهارات للمرأة. وبالمثل، في البرتغال، يحفز برنامج "UPskill" النساء ويدربهن على بدء حياة مهنية جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام 2022، أطلقت تركيا مشروع "الشابات يبنين مستقبلهن"، ويركز المشروع على ما يقدر بنحو 3,5 ملايين شابة في البلاد لا يعملن أو لا يخضعن للتعليم أو التدريب.

17 - وفي السلفادور، يوفر الصندوق الاستئماني للإحياء الاقتصادي موارد مالية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الأعمال التجارية غير النظامية المتضررة من الجائحة، ويدعم آلاف صيادات السمك والفنانات والحرفيات ومقدمات خدمات النقل ونساء السوق والنساء ذوات الإعاقة. وبالمثل، في غامبيا، استهدف برنامج النساء العاملات في سلسلة القيمة لمصايد الأسماك للتعويض عن آثار مرض فيروس كورونا. وفي أرمينيا، يدعم برنامج "التنمية الاقتصادية للمرأة: مسرع للتمكين الاقتصادي" المرأة على ريادة الأعمال والمشاريع الجديدة التي تقودها النساء كجزء من التعافي من جائحة كوفيد-19. وفي ماليزيا، وفرت مبادرة "MyKasih Kapital" رأس مال لبدء التشغيل لتشجيع النساء المتأثرات بمرض فيروس كورونا على بدء عمل تجاري، وخاصة عمل في التجارة الإلكترونية.

18 - ونفذت الدول الأعضاء استراتيجيات للحد من الفقر تستجيب للمنظور الجنساني. ففي الفلبين، على سبيل المثال، تقدم تحويلات نقدية إلى الأسر المعيشية الفقيرة لمدة أقصاها سبع سنوات لتحسين مستويات الصحة والتغذية والتعليم؛ وكانت النساء يشكلن أكثر من 85 في المائة من المستفيدين من المنح في أكثر من 4 ملايين أسرة استفادت في عام 2021. وسنت الفلبين ما يسمى بـ "الميثاق الأعظم للفقراء" في عام 2019 من أجل الإعمال التدريجي لحقوق الفقراء في الغذاء الكافي والعمل اللائق إضافة إلى المساواة بين الجنسين وتأمين التعليم الجيد والسكن اللائق وأعلى مستوى صحي يمكن تحقيقه مشفوعة بخدمات صحية تستجيب للمنظور الجنساني. وفي البوسنة والهرسك، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، تقوم خطة العمل الجنساني (2018-2022) بتعميم المساواة بين الجنسين في الحياة العامة والخاصة، وتحديد الحماية الاجتماعية كأولوية لجميع المواطنين. وفي المكسيك، يشمل برنامج الرعاية القطاعية (2020-2024) معاشات تقاعدية مراعية للمنظور الجنساني للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن دعم الأطفال وأطفال الأمهات العاملات. وفي إطار الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، نفذت تركمانستان مشروعا (2020-2022) لتحسين نظام الحماية الاجتماعية لديها ووفرت خدمات مجتمعية تركز على الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والشباب المعرضين للخطر والنساء اللواتي يواجهن العنف الجنساني.

19 - وتدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) استراتيجيات الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني في المكسيك من خلال برنامج "سد الفجوات: توسيع نطاق الحماية الاجتماعية في المكسيك" الذي يركز على العمال الزراعيين، وفي مصر من خلال الجمع بين الحماية الاجتماعية ودعم سبل العيش للمرأة الريفية، بما في ذلك الممارسات البستانية والزراعية المستدامة، ومشاريع الأغذية الزراعية الصغيرة ومتناهية الصغر، والتوعية بالأطعمة المغذية والنظم الغذائية الصحية. وقد مكن برنامج الأغذية العالمي نساء الشعوب الأصلية في غواتيمالا من خلال توفير الحماية الاجتماعية في شكل تأمين

ضـــد المخاطر المتعلقة بالمناخ وزيادة مهاراتهن في إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ لبناء قدرتهن على الصـــمود في وجه تغير المناخ. وفي بنغلاديش، يدعم برنامج الأغذية العالمي رقمنة برامج الحماية الاجتماعية للتحويلات النقدية بحيث يجري تحويل الأموال مباشـــرة إلى حســـابات النســـاء المصـــرفية أو الحسابات المالية المتنقلة، مما يعزز الشمول الرقمي والمالي للمرأة وتمكينها اقتصاديا.

20 - وأجرى برنامج "للمرأة حساب"، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دراسات استقصائية سريعة للتقييم الجنساني لمعرفة النتائج المجنسنة لمرض فيروس كورونا، وركز على الأنشطة والموارد الاقتصادية، وأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر، والوصـول إلى السـلع والخدمات، والسـلامة العاطفية والبدنية وتدابير التخفيف. وأظهرت نتائج جرى التوصـــل إليها من ما يقرب من 100 ألف مُســـتطلع في 58 بلدا أن النساء والرجال يعانون من آثار الجائحة بشكل مختلف. وقد أثرت هذه النتائج على السياسات الحاسمة المراعية للمنظور الجنســـاني وخطط التعافي من أجل إعادة البناء على نحو أفضـــل. كما تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع العديد من المنظمات لإجراء دراسات عن الآثار المجنسنة للجائحة على الأسر المعيشية الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا.

21 - وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة المســـرع العالمي بشـــأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية في عام 2021 لخلق 400 مليون وظيفة لائقة، بما في ذلك في الاقتصادات الخضراء والرقمية واقتصادات الرعاية، ولتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية ليشمل 4 بلايين شخص مستبعدين حاليا.

باء - عمل المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وإنهاء التمييز الجنساني

22 - تفيد جميع الدول الأعضاء تقريبا في تقاريرها عن إحراز تقدم في إعمال عمل المرأة وحقوق الإنسان وإنهاء التمييز الجنساني في العمل، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع النظامي على العمل في الاقتصاد غير النظامي. وفي الأرجنتين، تسعى الخطة الوطنية للمساواة في التنوع (2021-2023) إلى التغلب على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وآثارها التفاضلية على النساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ويهدف البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين في العمل والعمالة والإنتاج، الذي أُطلق في عام 2021، إلى الحد من الفجوات الهيكلية بين الجنسين والفصل في عالم العمل من منظور متعدد الجوانب وحقوق الإنســـان، وإشـــراك القطاعين العام والخاص والنقابات العمالية والاقتصـــاد الاجتماعي والتضـــامني. وفي البرتغال، تتضـــمن الاســـتراتيجية الوطنية للمســـاواة وعدم التمييز (2018-2030) خطط عمل بشـأن المسـاواة بين الرجل والمرأة، ومنع العنف ضـد المرأة ومكافحته، بما في ذلك العنف المنزلي، ومكافحة التمييز على أســـاس الميل الجنســـي، والهوية والتعبير الجنســـانيين، والخصائص الجنسية.

23 - وفي أرمينيا، تساعد استراتيجية السياسة الجنسانية (2019-2023) النساء والرجال على ممارسة حقوقهم وتكافؤ الفرص. وفي بوركينا فاسو، تعزز الاستراتيجية الجنسانية الوطنية (2020-2024) المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال إجراءات ملموسة على جميع المستويات المركزية والمحلية والمجتمعية في المجالات ذات الأولوية للتنمية الوطنية. وبالمثل، تحدد اســـتراتيجية المســـاواة بين الجنســـين (2021-2030) في تشيكيا 434 تدبيرا عمليا يتعين تنفيذها من قبل هيئات إدارية حكومية محددة، مسؤولة عن تقديم تقارير سنوية. وفي السلفادور، تلزم خطة المساواة الوطنية (2021-2025) أيضا مؤسسات الدولة

على المستويات الوطنية والقطاعية والبلدية بالنهوض بالمساواة ومكافحة التمييز ضد المرأة. وفي تركيا، تهدف خطة التنمية الحادية عشرة (2019-2023) إلى منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان تمكين المرأة والاستفادة على قدم المساواة من الحقوق والفرص في جميع مناحي الحياة الاجتماعية.

24 - وفيما يتعلق بالتدابير المحددة لدعم دخل المرأة والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، وضعت ملديف حدا أدنى للأجور لأول مرة في كانون الثاني/يناير 2022، بهدف زيادة متوسط مرتبات ودخل المرأة العاملة. وفي المكسيك، قلصت سياسة الحد الأدنى للأجور (2018-2024) فجوة الدخل بين الرجال والنساء، حيث حصل عدد أكبر من النساء العاملات على الحد الأدنى الإلزامي للأجور على الأقل. وفي عام 2020، أنشأت السويد لجنة المساواة بين الجنسين في الدخل مدى الحياة لتعزيز المساواة بين الجنسين في الأجور وأماكن العمل وتوزيع تدابير الدعم العام. وفي السلفادور، يضمن مرسوم 2019 المساواة في الأجور بين الرجال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يقومون بأنشطة مماثلة في نفس الشركة. ومنذ عام 2019، تنشر البرتغال مقياسا سنويا للفروق في الأجور بين الرجال والنساء لتشجع التفكير في الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة ورصده وممارسته. ويتخذ التحالف الدولي للمساواة في الأجور الذي يضم 51 عضوا، من بينهم 23 حكومة، إجراءات عالمية وإقليمية ووطنية دعما للحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل لتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين.

25 - ويشكل انتقال المرأة من العمل غير النظامي إلى العمل النظامي مجالا سياساتيا رئيسيا لتحسين أحكام وشروط توظيف النساء العاملات الفقيرات، بمن فيهن المهاجرات وعاملات المنازل. وفي البوسنة والهرسك، تهدف استراتيجية العمالة (2018-2021) إلى زيادة العمالة النظامية في القطاع الخاص وتوفير فرص عمل لائقة لجميع النساء والرجال، لا سيما من الفئات المحرومة. وفي الأرجنتين، يشجع برنامج تسجيل على إضفاء الطابع النظامي على عاملات المنازل في المنازل الخاصة وإدماجهن ماليا؛ ومنذ إطلاقه في أيلول/سبتمبر 2021، تم تسجيل أكثر من 45 ألف عامل جديد لدى الإدارة الفيدرالية للإيرادات العامة. وفي المكسيك، يسجل برنامج العمل القطاعي والرعاية الاجتماعية (2020-2024) عمال المنازل لدى المعهد المكسيكي للضمان الاجتماعي. وفي تونس، ينظم قانون العمال المنزليين (2021) العلاقات التعاقدية بين عمال المنازل وأصحاب العمل، ويضمن الحق في عمل لائق وحماية اجتماعية، بما في ذلك حد أدنى مضمون للأجور، وحد أقصاه 48 ساعة عمل في الأسبوع، ويوم راحة أسبوعي.

جيم - تنظيم المرأة للمشاريع

26 - لا تزال ريادة المشاريع تشكل محورا لتمكين المرأة في الاقتصاد. وقد وضعت معظم الدول المرسلة لتقارير أو عززت خططا واستراتيجيات وطنية لرفد ريادة المرأة للمشاريع واحتضان وإطلاق مشاريع نسائية (أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، الإمارات العربية المتحدة، بوركينا فاسو، بنما، البوسنة والهرسك، تركيا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، غامبيا، غانا، الفلبين، كوت ديفوار، ماليزيا، المكسيك، ملديف، موريشيوس). ويمكن لعدد قليل من البلدان أن يخصص أموالا كثيرة لتنمية المشاريع النسائية. وتقدم أستراليا منحا بقيمة 52,2 مليون دولار أسترالي لمبادرة تعزيز المؤسسات لغاية 2024-2025 بمبالغ تتراوح بين 25 ألف دولار أسترالي و 480 ألف دولار أسترالي للشركات الناشئة التي تملكها وتقودها نساءٌ لتوسيع أعمالها في الأسواق المحلية والعالمية، في حين تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم 50 مليون درهم إماراتي لصندوق مبادرة تمويل رائدات الأعمال وتشجع القطاع الخاص على زيادة عدد القيادات النسائية

وصـانعات القرار لبلوغ نسـبة 30 في المائة على الأقل من النسـاء في مجالس الإدارة بحلول عام 2025. واسـتثمرت تونس 42,5 مليون دينار تونسـي بالشـراكة مع بنك التضـامن التونسـي من أجل فتح خط تمويل بشروط اقتراض مواتية للمشاريع النسائية.

27 - وتدعم بلدان كثيرة التدريب وإصـدار الشـهادات وتمويل المشـاريع النسـائية. وفي ملديف، توفر وزارة التنمية الاقتصـادية مجموعات مواد لبدء التشـغيل لرائدات المشـاريع والتدريب على محو الأمية المالية ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات. وفي تركيا، تقدم منظمة تنمية المشـاريع الصـغيرة والمتوسـطة تدريبا مجانيا على الإنترنت لزيادة المعارف والمهارات اللازمة لإنشاء الأعمال التجارية وتطويرها وإدارتها؛ وتشكل النساء نحو 45 في المائة من المشـاركين منذ عام 2009. وتدعم السـلفادور القدرات التقنية لرائدات المشـاريع في صـناعة النسـيج. ويدعم المجلس الوطني لرائدات المشـاريع في موريشـيوس رائدات المشـاريع المحتملات والحاليات في قطاعات الأعمال التجارية الزراعية والحرف اليدوية والمنسـوجات والخدمات. وتقوم الجمهورية الدومينيكية بالتصديق على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتقودها النساء وتسجيلها في سجل موردي الدولة؛ وثمة الآن 250 مشروعا مسجلا، مما ييسر وصولها إلى المشتريات العامة.

28 - وفي البرتغال، يسـتهدف برنامج الدعم المعزز للعمالة والتدريب المهني الشـباب والعاطلين عن العمل، ويدعم خلق وتطوير مشـاريع تجارية جديدة؛ ويزداد حجم التمويل بنسـبة 30 في المائة عندما يقوده الجنس الممثل تمثيلا ناقصا في قطاع من القطاعات. وفي غامبيا، تعمل الدولة مع مؤسسات التمويل البالغ الصـغر لتوفير الخدمات والمنتجات المالية للجماعات النسـائية، بما في ذلك الادخار لدى الاتحادات الائتمانية وصندوق المشاريع النسائية. وفي غانا، يخصص مركز التمويل البالغ الصغر والقروض الصغيرة 50 في المائة من القروض للأعمال التجارية النسـائية والزراعة الصـغيرة النطاق. ودعمت ماليزيا أكثر من 110 آلاف رائدة أعمال ريفية ابتداء من عام 2016 ولغاية عام 2021، بينما وافق صـندوق التمويل البالغ الصغر للنساء الريفيات في المكسيك على 200 ألف قرض بالغ الصغر بين عامي 2021 و 2022.

29 - وأطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في عام 2019 لتمكين رائدات الأعمال في الاقتصـاد الرقمي من خلال الدعوة وبناء القدرات وبناء المجتمع والحوار السـياسـاتي. ويختار المؤتمر التجارة الإلكترونية للمدافعات عن المرأة الوافدات من المناطق النامية ليكن قدوة يحتذى بها للجيل القادم من رائدات الأعمال وللتأثير على صنع السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي.

دال - أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر للنسـاء والفتيات وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر

30 - ركزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) اهتمام العالم على اقتصـاد الرعاية والمسـؤولية غير المتناسـبة والمتزايدة للنسـاء والفتيات عن أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر في الأسـر والمجتمعات المحلية وأعمال الرعاية المدفوعة الأجر التي تقوم بها النسـاء عبر قطاعي الصـحة والخدمات. وأدرج نحو نصـف الدول الأعضـاء المرسـلة لتقارير معلومات عن المبادرات المتصـلة بالرعاية. ومن بين الحكومات التي لديها الموارد اللازمة للاستجابة، تعتزم أستراليا استثمار 10,3 بلايين دولار أسترالي في خدمات رعاية الأطفال في الفترة 2021-2022، ودعم النسـاء لكي يعملن و 1,3 مليون طفل للوصـول إلى التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتم تخصـيص ما يقرب من 9,9 بلايين دولار أسـترالي من خلال إعانة رعاية الطفل، وهي أداة عون مالي مجرّبة لمقدمي رعاية الأطفال تقلل بشـكل كبير من تكاليف رعاية الأطفال

من المال الخاص، لا سيما بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. وأطلقت الفلبين مشروع بناء الدائرة الانتخابية للاعتراف بعمل المرأة وتقييمه من أجل اقتصاد الرعاية في عام 2022 لتنمية القدرات وشحذ الوعي من خلال المناقشات عبر الإنترنت والحملات الإعلامية وخطة عمل الحكومة بأكملها ومجموعة من السياسات بشأن الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للمرأة وإعادة توزيعها والحد منها.

31 - وتشكل إجازة الأمومة وإجازة الأبوين المدفوعتا الأجر آليتين أساسيتين لتمكين النساء من مواصلة المشاركة في عالم العمل، وتقاسم مسؤوليات الرعاية بين الأبوين. وفي عام 2022، أقرت كولومبيا مشروع قانون ينشئ إجازة أبوة مشتركة ويزيد إجازة الأبوة إلى أسبوعين، مع إمكانية تمديدها لمدة تصل إلى خمسة أسابيع. ومددت الفلبين استحقاقات إجازة الأمومة في عام 2019 إلى 105 أيام بأجر كامل و 30 يوما إضافيا بدون أجر، وهي تشمل جميع العاملات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك في الاقتصاد غير النظامي، بغض النظر عن الحالة المدنية أو شرعية الطفل؛ ويسمح القانون بتخصيص ما يصل إلى سبعة أيام من استحقاقات إجازة الأمومة للعاملة لوالد الطفل، بغض النظر عن الحالة المدنية، أو لمقدم رعاية بديل في حالة وفاة والد الطفل أو غيابه أو عجزه.

32 - وتعمل البلدان على زيادة قدرتها على جمع البيانات والإحصاءات الجنسانية لدعم تقييم أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر في الحسابات القومية والتأثير على السياسات، من خلال الدراسات الاستقصائية أساسا المتعلقة باستخدام الوقت وتوزيع الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر في الأسرة المعيشية (الأرجنتين والبرتغال والسلفادور والسويد والفلبين وكولومبيا والمكسيك وملديف).

33 - ونشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا "الاستثمار العام في اقتصاد الرعاية في منطقة اللجنة: الفرص والتحديات لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعافي من مرض فيروس كورونا"، والتي تقدم تقارير عن جهود الدول الأعضاء في اللجنة لتأمين وتوسيع استثمارات الرعاية أثناء الاستجابة للجائحة والتعافي منها، وتغطي السياسة المالية والضريبية، وإجراءات التحفيز الاقتصادي، وتدابير حماية العمالة، وحماية دخل العاملين في مجال الرعاية وتقديم الدعم المباشر لأعمال الرعاية المدفوعة الأجر.

34 - ويضم التحالف العالمي من أجل الرعاية، الذي أطلقه المعهد الوطني للمرأة في المكسيك وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في منتدى جيل المساواة، الذي عقد في عام 2021، وفي إطار تحالف العمل بشأن العدالة والحقوق الاقتصادية، 68 عضوا، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الحكومية الوطنية والمحلية، ومؤسسات خيرية، والقطاع الخاص، وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات متعددة الأطراف. ويعالج التحالف الآثار العميقة للتوزيع غير المتكافئ للرعاية على المساواة بين الجنسين والمجتمعات من خلال الاعتراف بالأعمال المنزلية وأعمال الرعاية والحد منها وإعادة توزيعها ودفع أجرها وتمثيلها والالتزامات بالنهوض بجدول أعمال الرعاية بحلول عام 2026.

هاء - العنف الجنساني والتحرش الجنسي

35 - يشكل منع العنف والتصدي له، وتوفير الخدمات للناجيات، وجعل الأماكن العامة والخاصة آمنة للنساء والفتيات، مجال اهتمام رئيسي لجميع الدول الأعضاء تقريبا المرسلة لتقارير. وسنت قوانين جديدة ووضعت وموّلت خطط وبرامج مبتكرة. وفي البوسنة والهرسك، دخل قانون حظر التحرش في العمل حيز التنفيذ في عام 2021. وفي عام 2021 أيضا، أقرت كوت ديفوار قانونا لحماية ضحايا العنف المنزلي والاغتصاب والعنف الجنسي غير المنزلي. ويحظر قانون العمل الذي صدر في منغوليا في عام 2021

أي شكل من أشكال التحرش والعنف والتحرش الجنسي في التوظيف وعلاقة العمل، ويشمل العمل بدوام جزئي والعمل في البيت والعمل عن بعد والعمل المنزلي. وفي الفلبين، يحدد قانون الأماكن الآمنة لعام 2019 ويعاقب على جميع أشكال التحرش الجنسي القائم على نوع الجنس المرتكبة في الأماكن العامة، بما في ذلك أماكن التعليم والعمل عبر الإنترنت، ويعاقب قانون حظر ممارسة زواج الأطفال لعام 2021 من يعمل على تسهيل وإضفاء الطابع النظامي على زواج الأطفال وتعايش البالغين مع الأطفال، وتمكين الأطفال من خلال شبكات التعليم والدعم وتوفير الدعم الاقتصادي للعائلات والمجتمعات.

36 - وأنشأت المكسيك البرنامج الشامل لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له ومعاقبة من يرتكبه والقضاء عليه (2021-2024). وفي عام 2020، أنشأت تونس مرصدا لجمع البيانات وتحليلها لمكافحة العنف ضد المرأة بواسطة سياسات وآليات فعالة. وفي الأرجنتين، يعزز "برنامج مرافقة" الاستقلال الاقتصادي للنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في حالات العنف الجنساني، ويدعم 089 152 شخصا منذ إطلاقه في عام 2021. وستستثمر أستراليا 1,3 بليون دولار أسترالي على مدى السنوات الست المقبلة في إطار الخطة الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال (2022-2032) وما يصل إلى 261,4 مليون دولار أسترالي في الفترة 2021-2023 لتعزيز خدمات الدعم في الخطوط الأمامية.

37 - وفي ضوء جائحة العنف في الظل التي ظهرت بظهور أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، اضطلعت البلدان باستجابات فورية وطويلة الأجل. وتدعم كولومبيا أماكن العمل الخالية من التحرش الجنسي من خلال منصة رقمية تستخدم الخوارزميات والذكاء الاصطناعي لتحديد التحرش الجنسي في مكان العمل ومعالجته ومنعه؛ وفي فترة 2020-2021، شاركت 22 منظمة عامة وخاصة في المنصة. ويسمح تطبيق Bright Sky المستخدم في تشيكيا للضحايا والناجيات بتقييم وضعهن واحتمالات تعرضهن للخطر، والحصول على المشورة والحفاظ على أدلة العنف والتواصل مع المنظمات ذات الصلة أو مع الشرطة. وفي عام 2021، أنشأت غانا 'مركز أورانج للدعم' و 'تطبيق بوآم النقال' للاستجابة وإحالة الضحايا والناجيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني إلى المؤسسات المناسبة للانتصاف. وأنشأت ملديف في عام 2021 خطا للمساعدة لتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للضحايا والناجيات من العنف الجنساني خلال الجائحة. وفي عام 2020، أطلقت موريشيوس تطبيق Lespwar النقال المزود بزر إنذار يحدد الموقع الجغرافي لحالة العنف الجنساني وينبه الشرطة وإدارة المساواة بين الجنسين ورعاية الأسرة. كما أنشأت بنما في عام 2020 خطوط مساعدة هاتفية للضحايا والناجيات من العنف. وفي البرتغال، تذكر حملة "السلامة في عزلة" على وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والإذاعة والصحافة، المتاحة بلغات متعددة، بما في ذلك لغة الإشارة، الضحايا والناجيات بطلب المساعدة، وتبلغ عن خدمات الدعم، وتنبه المجتمع المحلي إلى ضرورة اليقظة والمساعدة والإبلاغ عن حالات العنف المنزلي.

38 - وقدمت عدة بلدان تمويلا ودعما خاصين لملاجئ النساء أثناء الجائحة (أرمينيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور والسويد وماليزيا). وزادت الجمهورية الدومينيكية زيادة كبيرة في تمويل برنامجها المتعلق بالمآوي والتعويض الاقتصادي للنساء ضحايا العنف والأسر التي تكفل الأيتام بسبب قتل الإناث؛ وفي عام 2021، حصل 672 1 من النساء والأطفال والمراهقين على الحماية. وفي السلفادور، توفر ملاجئ المهاجرات العائدات في حالات العنف الجنساني خدمات أساسية وخدمات الرعاية ونقل الأسرة ودعم سبل العيش. وخصصت السويد أموالا طائلة في الفترة 2020-2021 للمنظمات

غير الربحية التي تعمل مع النساء والأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين المعرضين لسوء المعاملة والعنف المنزلي.

39 - وفي عام 2021، أصدرت منظمة الصحة العالمية "التصدي للعنف ضد المرأة في السياسات الصحية والمتعددة القطاعات: تقرير الحالة في العالم"، ورغم ما جاء في التقرير في أن 80 في المائة من البلدان لديها خطط عمل متعددة القطاعات بشأن العنف ضد المرأة، فإن 48 في المائة فقط من هذه البلدان لديها مبادئ توجيهية أو بروتوكولات للقطاع الصحي تمكن النظم الصحية من تشكيل استجابة؛ و "مبادئ توجيهية وأدوات لتعزيز استجابة النظم الصحية للعنف ضد المرأة"، التي يستخدمها 71 بلدا؛ ومع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حزمة تنفيذ برنامج الإنعاش والعمالة والاستقرار لصالح المقاتلين السابقين في تيمور - ليشتي ومجتمعاتهم بغية مساعدة البلدان على توسيع نطاق الوقاية المرتكزة على الأدلة.

واو - حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية

40 - وسعت الدول الأعضاء نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، لدعم السلامة العقلية والبدنية للنساء والفتيات، قبل أزمة مرض فيروس كورونا وأثناءها وبعدها. وتوجه الاستراتيجية الوطنية لصحة المرأة (2020-2030) في أستراليا الاستثمارات في صحة وسلامة النساء والفتيات في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة الوقائية والصحة العقلية. ويهدف الإطار الاستراتيجي لتطوير الرعاية الصحية في تشيكيا حتى عام 2030 إلى الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الرعاية الصحية، وزيادة الخدمات الصحية والاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، وتحسين ظروف عمل العاملين في مجال الرعاية الصحية، وزيادة رضا الأمهات عن الرعاية أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة. والخطة الاستراتيجية للاستجابة الشاملة للحواجز المتصلة بحقوق الإنسان أمام خدمات فيروس نقص المناعة البشرية والسل في غانا (2020-2024) تُشرك المراهقات والشابات في عملية صنع القرار في الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية.

41 - واستثمرت البلدان في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وفي عام 2020، أصدرت الأرجنتين قانون الوقف الطوعي للحمل، والذي يسمح بالإجهاض حتى فترة 14 أسبوعا، وقانون الرعاية الصحية الشاملة والرعاية أثناء الحمل والطفولة المبكرة أو "خطة 1000 يوم" للحد من وفيات الأمهات والأطفال والحيلولة دون وقوعها، خاصة بالنسبة للفقيرات، من خلال إعطاء مبالغ مالية مباشرة وغذاء مجاني، والحليب واللقاحات والأدوية للحوامل والأطفال الرضع، وتقديم مساعدة مالية شهرية أثناء الحمل ثم سنويا للأطفال حتى سن الثالثة. وخصصت السويد أموالا كثيرة (2019-2022) لصحة المرأة ورعاية الأمومة وحديثي الولادة من خلال تحسين مستوى الموظفين والمهارات. وفرضت بوركينا فاسو توفير خدمات تنظيم الأسرة مجانا في عامي 2019 و 2020. ووسعت هنغاريا نطاق الوصول إلى الفحص المتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية ونطاقه. وفي كوت ديفوار، يزيد مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي في منطقة الساحل من إمكانية حصول النساء والمراهقات على الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة الطوعي وصحة الأم، ويحسن صحة الأطفال وتغذيتهم، ويعالج زواج الأطفال والممارسات الضارة. وفي الجمهورية الدومينيكية، تأخذ السياسة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية (2020) منظورا جنسانيا ومتعدد الجوانب وقائما على الحقوق ومجرى الحياة. وفي السلفادور، يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المشتركة بين القطاعات لمنع حمل الفتيات والمراهقات (2017-2027) في 25 بلدية ذات أولوية،

مما يضمن حقوق الفتيات والمراهقات ووصولهن إلى العدالة. وبالمثل، تنفذ الفلبين خطة عمل شاملة لمنع حمل المراهقات (2021-2024).

42 - وفي سياق مرض فيروس كورونا، اتخذت الدول الأعضاء تدابير لحماية صحة وسلامة النساء والفتيات بكل تنوعهن. وقدمت الأرجنتين توصيات لضمان حصول المتحولين جنسيا وغير الثنائيين على الرعاية الصحية. وأصدرت البوسنة والهرسك توصيات لإدماج المساواة بين الجنسين في تخطيط واعتماد وتنفيذ القرارات الرامية إلى مكافحة مرض فيروس كورونا. وفي غانا، سيقوم جدول أعمال 111 ببناء وتجديد 111 مرفقا صحيا لتحسين تقديم الرعاية الصحية الجيدة على مستوى المقاطعات كدرس مستفاد من مرض فيروس كورونا. وتعهدت ليبريا برصد أموال مهمة لتحسين صحة وسلامة النساء والأطفال والمراهقين عن طريق بناء قدرات مقدمي الخدمات الصحية وتحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية والنظافة الصحية. وقدمت الفلبين خدمات صحية أساسية مستمرة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وخدمات حماية المرأة والطفل. وكفلت تركمانستان أيضا توفير عيادات عامة لتنظيم الأسرة والرعاية الصحية الإنجابية. وشاركت البرتغال في رعاية البيان المشترك الذي وقعته 59 دولة عضوا بشأن حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيز الاستجابة المراعية للاعتبارات الجنسانية في أزمة مرض فيروس كورونا.

زاي - الحق في التعليم طوال دورة الحياة

43 - نهض ما يقرب من نصف الدول الأعضاء المرسلة لتقارير بحق النساء والفتيات في التعليم وقامت بتحسين قدرة النظم التعليمية على مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام 2021، أطلقت الأرجنتين مشروع المدارس الشعبية للتدريب في مجال نوع الجنس والتنوع، وتتولى تنفيذه المنظمات الاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء البلاد. وبحلول عام 2026، تهدف أرمينيا إلى بناء أو تجديد 300 مدرسة و 500 روضة أطفال والوصول إلى تسجيل ما نسبته 85 في المائة على الأقل من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاث وخمس سنوات في مرحلة ما قبل المدرسة. وفي غانا، زود مشروع حياة أفضل للفتيات، الذي انتهى في عام 2021، المراهقات بالمعارف والمهارات والقدرة على اتخاذ قراراتهن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بزواج الأطفال وحمل المراهقات والعنف الجنساني. وتعهدت السويد، حيث يزيد عدد المتخرجات من التعليم العالي على عدد الرجال ولكن نسبة 29 في المائة فقط من الأساتذة هم من النساء، بضمان أن يكون نصف مجموع الأساتذة المعينين حديثا من النساء بحلول عام 2030.

44 - ومكنت تركيا الطلاب من مواصلة تعليمهم عن بعد خلال عمليات الإغلاق العام وإغلاق المدارس بسبب مرض فيروس كورونا عن طريق شبكة الإذاعة والتلفزيون التركية وشبكة المعلومات التعليمية، وهي منصة التعليم الرقمي المجانية في تركيا، وتغطي مرحلة ما قبل المدرسة لغاية مرحلة التحضير لامتحانات القبول في الجامعات. وأصدرت البوسنة والهرسك توصيات رئيسية لمواصلة التعليم في سياق مرض فيروس كورونا، مؤكدة مخاطر تسرب الفتيات والشابات من المدرسة بسبب التقسيم القائم على نوع الجنس للمسؤوليات الأسرية، حيث يُنتظر من النساء إدارة بيوتهن وتربية الأطفال.

45 - واستضاف الاتحاد الدولي للاتصالات وشركاؤه 10 لحظات للفتيات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2021 لتشجيع الفتيات على ممارسة مهن في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وبالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اضطلع بمبادرة الفتيات الأفريقيات قادرات على

البرمجة، وعقد لقاء هجينا في عام 2020 مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، شاركت فيه 125 فتاة شخصيا وشارك أكثر من 2000 فتاة من جميع أنحاء القارة عن بعد.

46 - وفي عام 2020، أطلقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية برنامج زمالة ماري سكلودوفسكا كوري بهدف تشجيع ودعم الشابات على متابعة مهنة في ميادين ذات الصلة بالميدان النووي والمساهمة في ظهور جيل جديد من القيادات النسائية في العلوم والتكنولوجيا النووية.

حاء - الاستنتاجات والتوصيات

47 - واجهت الدول الأعضاء تحديات هائلة وغير مسبوقة في تنفيذ القرار المتعلق بدور المرأة في التنمية منذ التقرير الأخير في عام 2019. ومنذئذ، أثرت حالات الطوارئ المناخية والبيئية وجائحة كوفيد-19 المكثفة والمترابطة بشكل غير متناسب على النساء والفتيات في جميع قطاعات ومجالات التنمية المستدامة. وارتفع معدل الفقر المدقع لأول مرة منذ جيل واحد، مما وسع فجوة الفقر بين الجنسين. وواجهت النساء والفتيات حالة متزايدة من انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي والصحي، وتصاعد العنف في المنزل والعمل، وضغوطا لا تطاق لتقديم الرعاية والعمل المنزلي بأجر وبدون أجر. ورغم أن الحكومات اتخذت خطوات حاسمة ومبتكرة في كثير من الأحيان لمواجهة التحديات، فإن الاستجابة لم تكن كافية. وأدى تزايد أوجه عدم المساواة بين البلدان وداخلها، وارتفاع مستويات الديون، وانكماش الحيز المالي في البلدان الفقيرة والبلدان النامية، إلى الحيلولة دون اتخاذ تدابير يكفي حجمها لتلبية الاحتياجات والأولويات وإعمال حقوق النساء والفتيات. وبات يلزم تضامن عالمي متجدد وتعددية أطراف من أجل خلق حاضر ومستقبل مستدامين وعادلين ومتساويين بين الجنسين.

48 - ولتحقيق المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والهادفتين للنساء والفتيات في التنمية المستدامة وفي الاقتصاد والمجتمع في خضم الأزمات المناخية والبيئية والصحية والاقتصادية، وضمان حقوق المرأة في العمل وفي مكان العمل وحقوق النساء والفتيات في الصحة والتعليم والحياة الخالية من العنف تمشيا مع إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة، فإن الدول الأعضاء تُشجع على النظر في اتخاذ التدابير التالية:

(أ) تقييم الدروس والتوصيات المنبثقة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتعزيز التعافي المراعي للمنظور الجنساني وتدارك الأزمات المستقبلية؛

(ب) إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية المستدامة والفقر وسوق العمل والحماية الاجتماعية وتدابير الاستجابة لمرض فيروس كورونا والتعافي منه؛

(ج) القضاء على فقر النساء والفتيات من خلال دعم وظائف النساء ودخلهن وسبل عيشهن والاستثمار فيها والحد من نصيبهن غير المتناسب من أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر؛

(د) تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في أسواق العمل وصنع القرار والقيادة من خلال معالجة الحواجز الهيكلية وإزالة القوانين والأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية؛

(هـ) توسيع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني ونظمها للوصول إلى جميع النساء والفتيات بكل تنوعهن، وحماية سلامتهن وسبل عيشهن الحالية والمستقبلية وزيادة قدرتهن على الصمود في وجه الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

(و) كفالة حصول النساء، لا سيما الشابات، على عمل لائق وريادة المشاريع، بما في ذلك عن طريق إضفاء الطابع النظامي على الوظائف والمشاريع في الاقتصاد غير النظامي وتدابير التعافي المستهدفة المراعية للمنظور الجنساني؛

(ز) دعم العمالة والمشاريع والاستثمار فيها في القطاعات التي تأثرت سلبا بجائحة كوفيد-19، لا سيما في الأماكن التي تغلب فيها النساء، وتوفير تنمية المهارات والتدريب وإصدار الشهادات والتمويل؛

(ح) ضمان تمتع المرأة بالعمل وحقوق الإنسان والقضاء على التمييز الجنساني في العمل والفجوة في الأجور بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة وصنع القرار والقيادة في القطاعين العام والخاص؛

(ط) التصديق على اتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189)، وتوصية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 201)، واتفاقية العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 190)، وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 206)؛

(ي) الاستثمار في اقتصاد الرعاية واتخاذ إجراءات للاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعي الأجر للنساء والفتيات في الأسرة المعيشية، وبين الأسر المعيشية والدولة، وخفضها وإعادة توزيعها، ومكافأة وتمثيل عمل المرأة المدفوع الأجر عن طريق توسيع نطاق خدمات الرعاية والوظائف والهياكل الأساسية عالية الجودة، وسن سياسات بشأن إجازة الأمومة والأبوة، وتوفير استحقاقات وحماية اجتماعية لمقدمي الرعاية والعاملين في مجال الرعاية؛

(ك) سن وتنفيذ قوانين وسياسات وبرامج لمنع العنف والتحرش الجنسيين والجنسانيين والتصدي لهما في الأماكن العامة والخاصة، بما في ذلك مكان العمل، وإنشاء أماكن عمل مادية وافتراضية آمنة، ووضع تدابير فعالة للوقاية والاستجابة، وخدمات أساسية وسبل انتصاف للضحايا والناجيات، وإجراءات تقديم الشكاوى، وتدابير لمحاسبة الجناة طبقا لاتفاقية العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 190) وتوصية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 206)؛

(ل) تعزيز وحماية حق النساء والفتيات في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، بما في ذلك صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية؛

(م) ضمان إكمال الفتيات لتعليمهن، وتشجيع الفتيات اللائي غادرن أثناء الجائحة على العودة، ودعم الفتيات اللائي كن بالفعل خارج المدرسة لإكمال تعليمهن والحصول على عمل، مع إيلاء اهتمام مركز لاحتياجات وأولويات الفتيات والشابات غير الملتحقات بعمل أو بسلك التعليم أو التدريب؛

(ن) الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات من خلال منظور مجرى الحياة الذي يقلل من الفصل الجنساني القطاعي والمهني ويروج لدور المرأة في العمالة والقطاعات غير التقليدية، لا سيما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛

(س) القضـــاء على القوانين والأعراف والممارســـات الاجتماعية في جميع المجالات وعلى جميع المستويات التي تميز ضد النساء والفتيات، وإشراك السلطات الوطنية والمحلية وقادة المجتمعات المحلية والرجال والفتيان؛

(ع) تحسين جمع وتحليل واستخدام الإحصاءات والبيانات الجنسانية المصنفة حسب نوع الجنس والدخل والعرق والأصل الإثني والهوية الجنسانية والميل الجنسي والوضع من حيث الهجرة وحالة الإعاقة والموقع وغير ذلك من الخصائص المتعلقة بالعمل اللائق وتنظيم المشاريع والحماية الاجتماعية والعاملين في الاقتصاد غير النظامي والصحة الجنسية والإنجابية والتعليم والعنف الجنسي والجنساني.

49 - وتُشجّع منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على دعم الدول الأعضاء في تنفيذ التوصيات السالفة الذكر ورصدها وتقييمها على جميع المستويات.